

التجديد العربي ومجتمع المعرفة: تكوين عامل التغيير المشترك*

والأستاذ الدكتور عبد الوهاب القصاب الأستاذ الدكتور غانم يونس الشيخ

عضو المعهد العالمي للتجديد العربي والمنسق الإقليمي السابق لشرق المتوسط في منظمة الصحة العالمية لتطوير التعليم الطبي والمعهد المؤسس لكليات الطب في جامعتي تكريت

(العراق) وحضرموت (اليمن).

alsheikhg@gmail.com

المستخلص

تتعرض الورقة الى رسم العلاقة بين التجديد والتغيير ومجتمع المعرفة وتقدم نماذج للأدوات المنهجية القادرة على تكوين العامل المشترك المحرك للمجتمع (عامل التغيير) بشكل كتلة مجتمعية حرجة تقود وتدفع بمجتمع المعلومات لتحواله نحو مجتمع المعرفة. كما تتضمن الورقة شرحاً للفروق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة وتشرح كذلك كيفية قياس المتطلبات الضرورية لقيام مجتمع المعرفة من خلال استيفاء متطلبات سبعة معايير دولية وفق مؤشر المعرفة العالمي، والتي تشمل قطاعات التعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والمهني، التعليم العالي، البحث والتطوير والابتكار، تقنيات المعلومات والاتصالات، الاقتصاد، والبيئة التمكينية.

كما تقدم الورقة مقترحات لدور عامل التغيير المحفز وضرورة تكوينه بين المجتمعين للانتقال بينهما. بالإضافة إلى أنها ستبين مكانة الأقطار العربية في ترتيب الدول على مؤشر المعرفة العالمي مع وصف مفصل لمنهج منظوماتي يُفضي إلى تكوين هذا العامل بشكل مناهج تخصصية مختلفة للتعليم الجامعي؛ وتتركز على ثلاثة أنواع من القدرات، وهي: القدرات المهنية التخصصية وقدرات عامل التغيير والقدرات المعالجة للمعتقدات والمواقف السلبية المعيقة للتغيير.

تتناقش الورقة، كذلك، التحديات المتوقعة التي تواجه الدول العربية العاملة على تحقيق مجتمعات المعرفة بما في ذلك موقف السلطات الحاكمة وطبيعة ومقاربات التعليم والتحديات الخارجية التي توقف المحاولات كما حصل مع العراق، كنموذج، بعد شروعه في تحقيق مجتمع معرفي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والذي تمّ اجهاضه بالتدخل العسكري الخارجي المباشر.

الكلمات المفتاحية: التجديد العربي، مجتمع المعرفة، تنمية عامل التغيير، التحديات.

- Abstract

The Arab Renewal and the Knowledge Society: The Formation and Development of the Common Agent of Change. Alsheikh, G and Alqassab, AW. The paper draws the relationship between renewal and change towards entering the world of knowledge society (KS). It also presents models of methodological tools that can play a common role in driving society and act as a societal critical mass that leads and pushes the society towards reaching KS. An explanation of the differences between the information society (IS) and the KS is also offered, and explains how to measure the requirements needed for the establishment of the KS through the fulfillment of seven domains of international standards based on the global knowledge index. These domains include the sectors of pre-university education, technical and vocational education, higher education, research, development and innovation, information and communication technologies, the economy, and the enabling environment.

The paper also proposes a role for a common motivating factor as “change agents” to bring about change from IS to KS. The paper also show the level of fulfillment of the requirements of the KS standards by Arab countries and how they are ranked on the global knowledge index with a detailed description of a systemic approach that leads to the formation of the “change agent” in the form of different specialized curricula for university education centered on three types of capabilities namely: specialized professional competencies, capabilities of creating and sustaining change, and capabilities to overcome the negative personal beliefs and attitudes.

Also, the paper discusses the expected challenges facing Arab countries working towards achieving the KS including the attitude of the national governing authorities, nature and approaches to education, and the external threats which can stop such efforts as was the case with Iraq and its attempts to achieve KS during 1970s and 1980s which was halted by external wars and invasion.

Key words: Arab renewal, knowledge society, change agent development, challenges.

الهدف

تتعرض الورقة إلى مسألة عملية لكشف العلاقة بين التجديد والتغيير ومجتمع المعرفة ومن ثم التطرق إلى الأدوات المنهجية القادرة على تكوين العامل المشترك والمحرك للمجتمع للوصول إلى مجتمع المعرفة.

الإشكالية

يشتمل التجديد في عالم المعلومات المعاش فيه حالياً على نوع، أو أكثر، من عمليات التغيير. والسؤال الرئيسي في هذه الورقة هو: ما هو العامل المشترك القادر على التغيير والتجديد في المجتمع بهدف الوصول إلى ما يربو إليه من هدف في الدخول في عالم مجتمعات المعرفة؟. لذلك تهدف الورقة إلى تحديد العامل الفاعل والمشارك بين عمليات التجديد والتغيير للانتقال إلى تكوين مجتمع المعرفة وكيفية التوصل إلى فك رموز عملية تكوين هذا العامل المشترك المقصود.

ومن هذا السؤال الرئيسي، ينطلق هذا المبحث للإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف نفك مجتمع المعلومات ونقارنه بمجتمع المعرفة لكي ندلل على ملامح عامل التغيير والتجديد المطلوب وجوده في المجتمع العربي الحالي؟؛
- كيف نحدد موقف الأقطار العربية التي بدأت في عمليات التجديد سعياً نحو تحقيق مجتمع المعرفة مقارنة بدول العالم ووفق معايير عالمية؛
- كيف تقوم الدول بتكوين عامل التغيير المشترك في كافة القطاعات وبشكل كتلة مجتمعية حرجة قادرة على إحداث التجديد المطلوب وتقديم منهجاً تعليمياً متكاملماً يستطيع خلق القدرات اللازمة لعامل التغيير المستهدف؟؛

- ولتكتمل الصورة نتساءل: ما هي التحديات التي يواجهها مجتمع المعرفة في الوطن العربي؟...

مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة

يؤمن المعهد العالمي للتجديد العربي بأنه لا يمكن الوصول إلى تحقيق فكرته الملهمة وهدفه في "بناء مجتمع المعرفة وتحقيق مبدأ المواطنة العربية" إلا من خلال تطوير وسائل التعامل مع عناصر ومدخلات العملية التعليمية وهي: الطالب والمدرس والمؤسسة التعليمية والمنهج التعليمي؛ وذلك لإنتاج مخرجات تعليمية واثقة بالنفس ومؤهلة علمياً وتتبنى التفكير السليم، ولديها القدرة على العمل الجماعي وقبول الاختلاف. (المعهد العالمي للتجديد العربي، 2020) نقدم في هذه الورقة مشروعاً تربوياً يغطي مرحلة التعليم الجامعي كجزء من التطوير اللازم باقتراح منهج متجدد يهدف إلى خلق أجيال قادرة على تنفيذ الخطط بهدف الوصول إلى مجتمع المعرفة.

من المعروف في أدبيات عالم المجتمع المقصود، أن القوى البشرية هي القادرة على التغيير والسير في السبل الموصلة إلى تحقيق هذا المجتمع. ولا بد من الاعتراف بأن الطريق إلى بلوغ هكذا تحول اجتماعي هو طريقٌ طويل. وقد تم التطرق إلى ذلك فيما قُدم ونُشر حول الموضوع. نعم، إن طريق التحولات الاجتماعية طريق طويل، وقد يأخذ عقوداً بل وحتى قروناً مثل ما جرى عند الانتقال من المجتمع ما قبل الصناعي إلى المجتمع الصناعي، ومن ثم إلى مجتمع المعرفة، مروراً بمجتمع المعلومات الذي لازال مهيمناً، حتى اليوم، على أكثرية المجتمعات حول العالم.

إن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي يعتمد على المعلومات؛ وهي "المواد الخام" اللازمة للعمل على الانتقال إلى مجتمع المعرفة. تؤكد منظمة اليونسكو أن "هدف بناء اقتصاديات ومجتمعات المعرفة هو هدف مُعلن في المنطقة العربية". وهذا مذكور في كتاب أصدرته المنظمة عام 2019.

ويضيف المصدر "بأن معظم الخطط التنموية في المنطقة العربية تدعو إلى إنتاج وتوطين واستخدام المعرفة في مختلف الحقول." (منظمة اليونسكو، 2019)

يبدو لنا الإعلان أعلاه مُطمئناً بأن هذه البلدان سائرة في النهج المتجه نحو الوصول إلى مجتمع المعرفة. ومن حقنا أن نتساءل هنا: بما أن الخطط التنموية تتطلب توفر عناصر بشرية قادرة على تفهم الخطط، أولاً، وتبني منطلقاتها بعد وضعها ومن ثم تكون هذه العناصر أيضاً قادرة على تنفيذ هذه الخطط ومتابعتها وتقويمها والاستفادة من دروسها والعمل على قيادة المجتمع في التغيير والتجديد. فهل نحن كذلك في المنطقة العربية؟ (بوعزة، 2023)

يوصّف الوطن العربي بأرقام كبيرة تدل على وجود الإمكانيات الضخمة في أرجائه، وتشجع على التفاؤل؛ فهذا الوطن يضم [22] دولة مستقلة وعدد من الأراضي المسلوّبة والمحتلة (لطيفي، 2021) كما تمتد أراضي الوطن العربي في موقع جيوسياسي مهم يقع على مشارف ثلاث قارات هي أفريقيا وآسيا وأوروبا، وعلى مساحة تزيد على الـ [14] مليون كيلومتر مربع، وفيه أكبر نسبة من القوى البشرية الشابة والقادرة على التعلّم والمشوقة له ضمن سكانه البالغ عددهم ما يتجاوز الـ [450] مليون نسمة. ولكن، هل تكفي الأرقام وحدها وتعطي التطمينات في تحقيق الرؤى والأمال دون تخطيط وعمل دؤوب؟.

ولكي نبين صحة القول بأن وجود أرقام كبيرة لا يعني وجود نتائج تفضي إلى الدخول في عالم مجتمعات المعرفة دون خطط محكمة، نأخذ مثلاً مبسطاً قمنا به وعملنا مخططات للمقارنة بين تغيير أعداد كليات الطب في الوطن العربي ومقارنتها بما هو هناك في الولايات المتحدة على مدى مائة عام بين [1915-2015]، وكذلك التغيير الحاصل في نسبة السكان لكل كلية طب واحدة للفترة ذاتها (الشيخ، 2016). وقد أخذنا الولايات المتحدة للمقارنة مع الوطن العربي في هذا المثال لأنها تتكون من ولايات متعددة شبه مستقلة وفيها عدد سكان مقارب لسكان الوطن العربي ويبلغ [332] مليون نسمة، وكذلك

لسبب مهم آخر وهو كونها دولة تحتل المركز الأول في ترتيب دول العالم من ناحية درجة التحول الاجتماعي نحو مجتمع المعرفة. نشاهد أن عدد الكليات في عام [1915] بلغ في الولايات المتحدة [75] كلية مقابل [4] كليات فقط في مصر ولبنان والجزائر. وتزايد هذا العدد خلال فترة المائة عام بحيث فاق العدد في الوطن العربي [191] كلية] العدد في الولايات المتحدة [171 كلية] في العام [2010] وبالتأكيد زاد العدد في الوطن العربي حالياً زيادة كبيرة خلال السنوات الماضية منذ عام [2015]. وعند مقارنة نسبة السكان لكل كلية طب واحدة نجد أنها ارتفعت في الولايات المتحدة من [1.3 مليون لكل كلية] عام [1915] إلى [1.8] عام [2015]، في حين أن النسبة في الوطن العربي تحسنت من [11] مليون نسمة لكل كلية طب لتصل إلى [2.1] بحلول العام [1915]. والسؤال الذي تفرضه الأرقام المذكورة، والتي تشير إلى تحسن أعداد الكليات ونسب السكان لكل كلية بصورة أسرع في الوطن العربي مقارنة بالتغير في الولايات المتحدة، فهل تعني الزيادة بعدد كليات الطب بهذه السرعة أن القطاع الصحي في الوطن العربي تحسّن بدرجة أعلى في الوطن العربي مقارنة بالولايات المتحدة؟. بالطبع لا، فإن الكم لا يكون فعالاً عند غياب النوعية ولا يمكن الوصول إلى حافات مجتمع المعرفة بدون نوعية وجودة القوى البشرية المسند إليها عملية التغيير وقيادة المجتمع. وهذه الأرقام تحذرنا من الذهاب إلى سوء استخدام الإحصاءات في عالم المعلومات الحالي. (الشيخ، 2016)

أشار الكثير من الباحثين عن مجتمع المعلومات وعن مجتمع المعرفة والفرق بينهما. سنحاول هنا أن نخوض تجربة مبسطة لتحليل هذين المجتمعين والذهاب إلى رحاب دراسة الفروق بينهما مما يفتح لنا الباب لدراسة ما لدينا من حاجات وتوفير القوى البشرية القادرة على تلبية تلك الحاجات بهدف دفع مجتمع المعلومات للانتقال تدريجياً إلى مجتمع المعرفة.

يُعرّف مؤتمر القمة العالمي، المنعقد في جنيف عام [2003]، مجتمع المعلومات الذي نعيش فيه الآن بأنه: "مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفوذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يُمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكانياتهم في الوصول إلى مجتمع المعرفة وتحسين نوعية حياتهم." (الأمم المتحدة، 2003) فما المقصود "بإمكانيات المجتمعات والشعوب" المشار إليها أعلاه؟.

لو قارنا هذا التعريف بالتعريف المعبر عن مجتمع المعرفة سنكتشف أن جميع أجزاء تعريف مجتمع المعرفة (أدناه) ما عدا توفر البنية التحتية (الفقرة الأولى في التعريف) تتعرض للقدرات المختلفة الواجب توفرها في مجتمعات المعرفة (الأمم المتحدة، 2003). وهي: (1) توفر بنية تحتية مبنية على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، (2) توفر مراكز البحوث والتطوير، (3) القدرة على الابتكار واستخدام العقل (4) نتاج وتوليد المعارف، (5) توفر قوى بشرية قادرة على إنتاج المعرفة، (6) تمكين التعليم للتغيير نحو بناء القدرات، (7) تجدد المعرفة باستمرار، (8) إتقان صناعة المعلومات ونشرها واستخدامها بطرق غير نمطية في المؤسسات، (9) زيادة أعداد الموارد البشرية ذات المقدرة على الإبداع والابتكار، (10) نمو قدرات التعلم الذاتي والتعليم المستمر مدى الحياة، (11) تنمية القدرة على اتخاذ أكثر القرارات فعالية، (12) التركيز على العمل الذهني من خلال حلّ المشكلات، وتنمية الفرص.

ولو تمعنا وقارنا بين التعريفين الاثنين لمجموعي المعلومات والمعرفة، سنجد أن "القدرات" تشكل أكثر المستلزمات في تكوين وتجديد مجتمع المعلومات لغرض إنشاء تحوّل مجتمعي نحو مجتمع المعرفة. ولكن من يطبق هذه القدرات بغرض البدء بإجراء هذا التحوّل؟. برأينا أن البدء بهذا التطبيق قادر أن يقود الى التحوّل المنشود، يتوجب "صناعة وتكوين" عامل التغيير الذي سيتمثل بالقدرات التغييرية اللازمة والتي تؤدي تطبيقاتها إلى خلق كتلة حرجة في المجتمع المستهدف. وكما معروف فإن التحولات

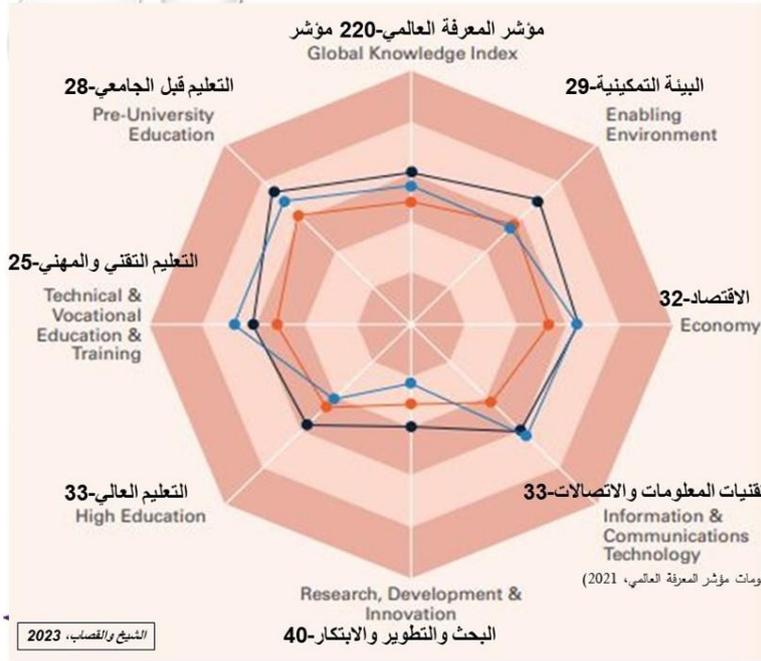
المجتمعية تُقاد على خط زمني يبدأ بالوصول إلى الكتلة الحرجة، أي بلوغ عدد عوامل التغيير رقماً نسبياً ليبدأ بعده التغيير والتحول المجتمعي ويتوزع بسرعة ليسود مناحي حياة المجتمع وقطاعاته. (بول 2005)

إذن، نحن نحتاج إلى قوى بشرية لتأخذ دور عوامل تغيير وتكون مكتسبة وقادرة على تطبيق القدرات التي ينتج عن تنفيذها، في كافة القطاعات، رُفدً وتشكيلً للكتلة المجتمعية الحرجة للدفع بمشروعات التحول الاجتماعي نحو مجتمع المعرفة بشكل متزايد، وكلما زاد عدد هؤلاء تزداد الفرص، ككرة الثلج، نحو مجتمع معرفي منتج.

كيف تُقاس مجتمعات المعرفة؟

قبل أن نُشخص عامل التغيير، ومن ثم نذهب لإيجاد السبل والأدوات بغرض صناعته وتكوينه، يتوجب علينا دراسة المعايير التي يتصف بها مجتمع المعرفة وكيف تقاس درجة الوصول إليه بموجب هذه المعايير، ونتساءل: كيف تقاس مجتمعات المعرفة؟، ووفق أي مؤشرات ومعايير؟.

يقوم مؤشر المعرفة العالمي [Global Knowledge Index] بنشر تقارير سنوية تعتمد على نتائج مسوحات واسعة للدول في أنحاء العالم لقياس درجة توفر مؤهلات تخص مجتمعات المعرفة ووفق معايير مفصلة لتقييم كل دولة تستجيب لطلب المسح، وتُرتب هذه الدول وفق درجة توفر مؤهلات مجتمع المعرفة وفق المعايير المستخدمة. يتضمن المسح سبعة محاور رئيسية تغطي ما مجموعه [220] معيار قياسي فرعي، والتي تجمع درجاته بالآخر وتقرب إلى درجة نهائية من مجموع مائة لترتيب كل دولة وفق تلك الدرجة، كما هو مبين في الشكل رقم [1].



كيف تقاس مستلزمات مجتمع المعرفة؟

أين الأقطار العربية من كل هذا؟

شكل رقم [1] معايير مؤشر المعرفة العالمي. (مصدر المعلومات مؤشر المعرفة العالمي، 2021)

تتعرض المحاور السبعة المطلوب توفر درجات فيها وفق ما هو موجود في كل دولة، وهي مصنفة تحت

العناوين التالية (مؤشر المعرفة العالمي، 2021):

- المحور الأول: التعليم قبل الجامعي؛ ويضم [28] معياراً فرعياً ويهدف إلى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، ويعتبر المحور هدفاً رئيسياً، والتأكيد على أن تحصيل تعليم جيد يُمكن الحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد؛
- المحور الثاني: التعليم التقني والمهني؛ ويضم [25] معياراً فرعياً ويهدف إلى تقييم وتقويم منظومة التعليم والتدريب وضمان إسهامها بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير اليد العاملة الماهرة ورأس المال البشري المؤهل والتي لها أهمية استراتيجية قصوى في بناء المجتمعات المتماسكة والمنتجة؛
- المحور الثالث: التعليم العالي؛ ويضم [33] معياراً فرعياً، ويهدف إلى ضمان تأدية التعليم العالي لدوره الرئيسي في دفع عجلة المعرفة والابتكار من خلال إعداد رأس المال البشري وتجهيزه

بالمؤهلات والقدرات والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات الصناعات التي تقود اقتصاد المعرفة العالمي. ويشمل التعليم العالي برامج قصيرة الأمد، ومراحل درجة البكالوريوس أو ما يعادلها، ودرجة الماجستير أو ما يعادلها، ودرجة الدكتوراه أو ما يعادلها والتي تقدمها مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة؛

- المحور الرابع: البحث والتطوير والابتكار؛ ويضم [40] معياراً فرعياً ويهدف ضمان مساهمة البحث والتطوير كنشاط إبداعي يتم بشكل منظومي من أجل زيادة المخزون المعرفي، بما في ذلك المعرفة بالإنسان والثقافة والمجتمع، واستخدام هذا المخزون المعرفي في تطبيقات مختلفة. لعب الابتكار، بصفته نشاطاً إبداعياً دوره ليؤدي إلى تطوير المنتج أو العمليات الجديدة التي تختلف اختلافاً كبيراً عن المنتج الذي سُلّم مسبقاً للمستهلكين، أو العمليات التي استخدمتها سابقاً شركة القطاع المعني حيث يمثل البحث والتطوير والابتكار قضية مركزية مؤثرة في إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها من أجل دعم التنمية؛

- المحور الخامس: تقنيات المعلومات والاتصالات؛ ويضم [33] معياراً فرعياً، ويهدف إلى ضمان تحقيق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكاناته الكاملة وألا يقتصر على إنتاج المعرفة على مجموعة من البلدان أو المناطق، بل يجب توطئها ومشاركتها من أجل رفاه المجتمعات واستشراف كيفية تطور المستقبل وضمان فهم التفاعلات التي تنطوي عليها الاتجاهات الناشئة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات المعرفية؛ لأنها غالباً ما يُعزز بعضها بعضاً؛

- المحور السادس: الاقتصاد؛ ويضم [32] معياراً فرعياً. ويهدف إلى ضمان التميز بتنوع الإنتاج والإنتاجية والعمالة ورأس المال البشري. هو المحدد الرئيس لقدرة البلدان على مواجهة التحولات

العالمية، وقدرتها على التواءم مع التطورات التي يشهدها العالم. وتمثل مكونات اقتصاد المعرفة المتعلقة بالقدرة التنافسية الاقتصادية، والانفتاح الاقتصادي، والتمويل والقيمة المضافة المحلية، مؤشرات مهمة لمعرفة قدرة الاقتصادات ومرونتها على مواجهة التحولات والتطورات العالمية؛

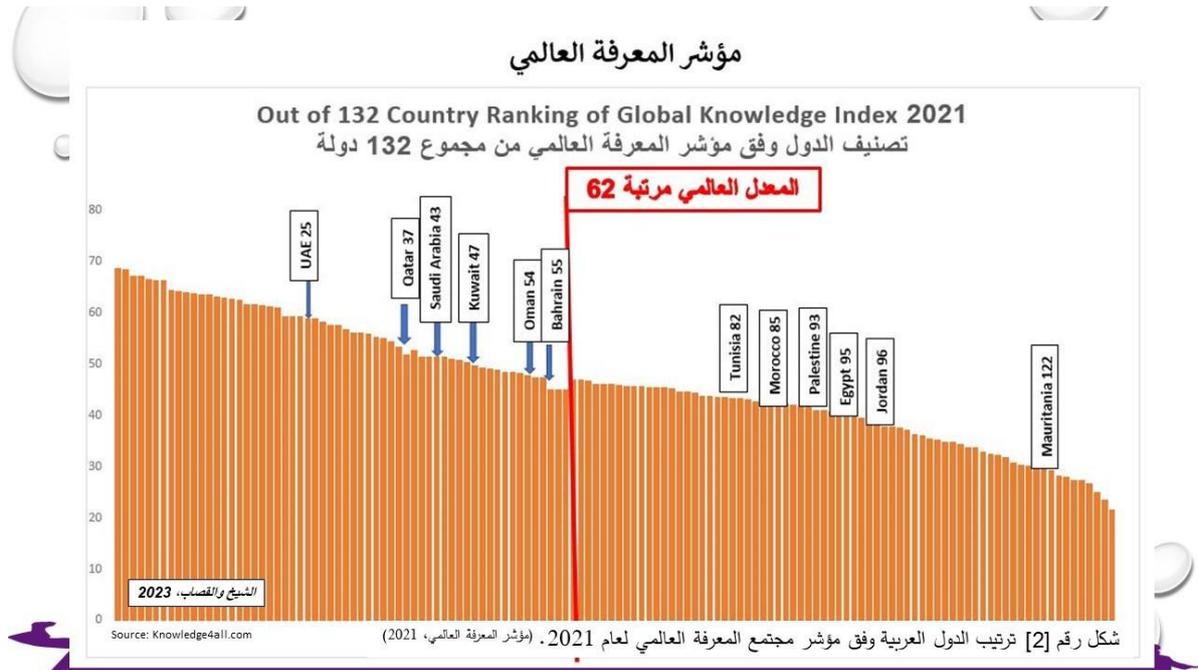
المحور السابع: البيئة التمكينية؛ ويضم [29] معياراً فرعياً. ويهدف إلى ضمان وجود شروط الاحتضان والدعم الضرورية لتهيئة الظروف والفرص الملائمة التي تؤمن إنتاج المعرفة وتطويرها وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة؛ فهي تُعتبر محدداً أساسياً لتطور مؤشرات المعرفة المتعلقة بكل القطاعات، حيث إنّ العوامل المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المؤسساتي تشكّل الدعامات الأساسية التي يركز عليها التمكين المعرفي. وتشمل هذه البيئة التمكينية مسائل متعددة مثل السياسات والخطط التنموية والتربوية والتأهيلية، ومشاريع الإصلاح الاقتصادي والسياسي. تُضاف إلى ذلك البنية التشريعية المساعدة على إسناد عمليات التنشئة المعرفية للأجيال الجديدة، وعلى إرساء دولة القانون وتكريس منظومة الحقوق الإنسانية، بما يحقق سلامة الإنسان ورفاهيته والمساواة. وكذلك ضمان وجود مستويات عالية في الخدمات الصحية وجودة الحياة والبيئة التي تُعدّ أيضاً ممكناتٍ عامّةً تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. (مؤشر المعرفة العالمي، 2021)

يبين الشكل رقم [1] رسماً بيانياً يوضح المحاور السبعة ودرجة مستوى الدولة قياساً بالدرجة الكاملة للمؤشر (يقع على الساعة 12). ويخص المثال المرسوم دولة الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة رقم واحد في تسلسل الدول المستجيبة للمسح في عام [2021] وكان عددها [132] دولة. ويبين الشكل الثماني الزوايا الدرجة التي حصلت عليها الدولة المذكورة من مجموع مائة (الخطوط باللون الأسود) وهو

أعلى من معدل درجات الدول ذات المؤشرات العالية في تنمية الموارد البشرية (اللون الأزرق) وأعلى من درجات المعدل العالمي للدول المستجيبة للمسح (اللون الأحمر).

أين الدول العربية من مجتمع المعرفة؟

ولكن، أين نحن كوطن عربي من كل هذا؟. تحاول هذه الورقة وضع رسم بياني، كما هو مبين في الشكل رقم [5]، لتقديم نتائج المسح للعام [2021] والذي شمل [132] دولة لتقديم ما حققته الدول العربية المستجيبة للمسح المذكور وفق الدرجة الكلية لمؤشر المعرفة العالمي. تُمثل الأعمدة الظاهرة درجة كل دولة على المؤشر المذكور ابتداءً من اليسار والذي يمثل أعلى درجة ومقدارها [68.4%] وتعود للدولة رقم واحد في سلم المؤشر وهي الولايات المتحدة ونزولاً إلى أقصى اليمين حيث يبلغ المؤشر [21.4%] ويعود إلى دولة تشاد وهي في التسلسل [132] من مجموع 132 دولة]. ويمكن التعرف على المعدل العالمي للمؤشر، والذي يتمثل بالخط باللون الأحمر، ويحمل مؤشر قيمته [46.47] وهو ما حصلت عليه أوكرانيا التي تعتبر آخر دولة داخلية في عالم مجتمعات المعرفة وفي التسلسل [63]. ويتبين من هذا المخطط، أن هناك ست دول عربية حصلت على مؤشرات تبلغ قيمتها درجات أعلى من المعدل العالمي وهي (وفق تسلسل درجاتهم وترتيبها بين الدول: الإمارات العربية المتحدة (المركز 25 من 132] وقطر [37] والعربية السعودية [43] والكويت [47] وعمان [54] والبحرين [المركز 55 من مجموع 132 دولة مشاركة]. وكما هو مبين فإن الدول الست التي حصلت على مراكز فوق المعدل العالمي هي بالذات دول مجلس التعاون الخليجي. كما يهمننا الانتباه إلى أن الدرجة التي حصلت عليها الدولة في التسلسل رقم واحد حصلت على مؤشر بدرجة [68.4]، أي أنها لم تحصل على الدرجة الكاملة وهي مائة لأن مجتمع المعرفة ليس هدفاً محدداً يمكن لدولة الوصول إليه وإنما هو مجتمع يتطور على الدوام ويسعى إلى كسر الحدود في البحث والتقصي والابتكار، كما تبين لنا من تعرف ذلك المجتمع في أعلاه.



ولو نظرنا إلى المخطط البياني، سنجد كذلك ست دول عربية أخرى وتسلسلها يأتي تحت تسلسل المعدل العالمي وهي تونس [في الترتيب 82 من مجموع 132 دولة] والمغرب [85] وفلسطين [93] ومصر [95] والأردن [96] وموريتانيا [122]. ومن المهم التأكيد على أن ظهور هذه الدول الست في المخطط، وبالرغم من حصولها على مرتبات، جاءت تحت المعدل العالمي لمؤشر مجتمع المعرفة، فإن هذا الظهور يمثل خطوة كبرى تبعث على التفاؤل وتشجع هذه الدول لدراسة المحاور التي تحتاج إلى دعم أكبر وتطويرها مع المؤشرات الأخرى والدخول في عملية بناء تنافسية للنهوض بهذه المؤشرات والدخول فعلياً في عمليات تتوجه نحو تحقيق مؤشرات واضحة لبناء مجتمع المعرفة وعبر خطط تنموية متوسطة وطويلة الأمد، وكما وصفت هكذا مشروع مقولة كونفوشيوس "إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة".

أما بقية الأقطار العربية التي غابت عن أي ذكر لها في المخطط المكون من [132] دولة ولم تظهر فيه أقطار عربية مثل الجزائر والعراق ولبنان والسودان وسوريا وليبيا واليمن وأقطار أخرى بالرغم من وجود بُنى تحتية كبيرة فيها. ويمكن التكهن بأن أكثر الأسباب لهذا الغياب قد يكون تأخر أو امتناع المؤسسة المسؤولة عن الاستجابة لطلب المسح الذي تقوم به المنظمة المالكة لعمل ونشر مؤشر المعرفة العالمي

سنوياً، وهو جهد كبير، لجمع معلومات كثيرة مسندة إلى أدلة علمية وإحصاءات معتمدة. وتخص المحاور السبعة التي يضمها المؤشر تحليل وترتيب تلك المعلومات التي تخص [220] معيار فرعي. ويتوجب على هذه الدول الدخول في هذا المشروع لأن ذلك سيؤدي إلى كنز من المعلومات والمؤشرات الإيجابية والسلبية والنواقص؛ مما يبني للدولة قاعدة وطنية تتغير سنوياً وتوفر تقييماً دورياً لجهد الدولة في التخطيط والتنفيذ على طريق التطور واللاحق بالدول المتقدمة في سبيل الوصول إلى رفاهية الشعوب؛ وهو هدف التحول إلى مجتمعات المعرفة. (مؤشر المعرفة العالمي، 2021)

عامل التجديد والتغيير

ونصل هنا إلى المرحلة التي تستوجب منا التوقف لتحديد من يلعب دور عامل التغيير (Change Agent)، وصولاً إلى تشكيل الكتلة الحرجة في المجتمع والتي تتسع بسرعة بمجرد الوصول إليها وتقود التحول الاجتماعي التدريجي من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة. نحن نبحث عن هذا العامل ونجد أمامنا الكثير من فئات القوى البشرية العاملة. وهي منتشرة في قطاعات المجتمع والمؤسسات المختلفة. ويكون بحثنا هذا مشابهاً لما يقوله المثل الإنكليزي: "كالذي يبحث في مكونات غرفة ولا يرى الفيل الجاثم فيها لكبر حجمه" (الشيخ، 2016). وإن سألنا عن عامل التغيير المفترض والذي لا زال بعيداً عن مجتمع المعرفة، ستأتيك إجابات لمسببات تأخير الوصول إلى مجتمع المعرفة من مثل: مقاومة التغيير، والحكومة ومن يمتلك زمام الحوكمة، ومقدمو الخدمات، والوزراء، والتمويل، والمنظمات الاجتماعية، والهيئات والمؤسسات، ومخططي التمويل، والأكاديميين والخبراء، والموارد والبنية التحتية، والنظم والمنظومات أو المجتمع بأجمعه.

من الواضح أن هناك سبباً وأسباب عدم تمكن البلدان العربية التي لم تظهر في مؤشر المعرفة العالمي لحد الآن ومن بينها دول لم تشرع بعد في التوجه نحو اتخاذ التحضيرات اللازمة للمضي في

طريق المعرفة وأهمها تطوير التعليم لإنتاج قوى بشرية عاملة مختلفة. (الشيخ، 1997) ونفترض أن أهم هذه الأسباب يتمثل في غياب أو ضعف قدرات المتعلمين أو الخريجين بسبب سوء أداء القطاع التربوي والتعليمي الذي يتخرج منه خريجون لم يكتسبوا مهارات وقدرات تمكنهم من التغيير والتجديد. وهنا أيضاً يحق لنا أن نتساءل: لو أننا استطعنا تكوين خريجين مسلحين بقدرات التغيير والتجديد ومجابهة التحديات الفنية التي تجابه هؤلاء الخريجين، هل يكون هؤلاء قادرين على التغيير والتجديد ومجابهة التحديات؟. والجواب يكون بالإيجاب بشرط خلو الخريج من عدد كبير من السمات والمعتقدات السلبية أو المرصية التي تمنع هؤلاء الخريجين من استخدامهم لقدراتهم ولعب دور الكتلة المجتمعية الحرجة. ولكن ما هي هذه السمات والمعتقدات المرصية؟.

من المؤكد أن الفرد منّا في المجتمعات العربية يعاني من عدد كبير من الآفات والعادات والمعتقدات المرصية التي يتوجب معالجتها ضمن المناهج التعليمية وتبديلها بسمات ومعتقدات إيجابية لكي تُمكن القادر على التغيير ليكون فاعلاً في مجتمعه تجاه التغيير والتجديد. (الشيخ، 2016) ونبين، أدناه، عدداً من هذه الآفات والمعتقدات المرضية. وبالتأكيد هناك عدد آخر يتوجب حصره ومعالجته: (1) الاعتداد المفرط بصواب الرأي الشخصي، (2) التمسك بالمظاهر وإهمال الجوهر، (3) الذاتية بدلاً عن الموضوعية، (4) ضعف الاعتماد على النفس، (5) الاعتماد الأساسي على الذاكرة بديلة للتوثيق، (6) ضعف الابتكار والتقصي والبحث، (7) التعميم دون التحديد، (8) اللامبالاة والمبالغة، (9) عدم احترام الرأي الآخر، (10) عدم احترام الوقت وعدم الوعي بقيمته، (11) احتراف النقد الهدام، (12) الفردية المتضخمة، (13) الاسترخاء الفكري، (14) المبالغة بين التهويل والتهوين، (15) العشوائية في التخطيط، (16) الدوران حول المشاكل بدلاً من حلها، (17) المجاملة والشخصانية في العلاقات، (18) المزاجية في اتخاذ القرار...

السؤال المهم هنا: هل بإمكان أي منهج تعليمي تدريبي إكساب المتعلم ثلاثة محاور من القدرات وهي:

(1) القدرات المهنية المتخصصة باختصاص الدراسة كالهندسة والزراعة والإدارة والطب... الخ، (2)

القدرات اللازمة لإنجاز التغيير والتجديد، أي قدرات عامل التغيير والتجديد بالإضافة إلى (3) معالجة

الآفات السلبية المرصية المذكورة أعلاه وتحويلها إلى ممارسات إيجابية.

هل هناك هكذا منهج؟، وإلى أي فئة من القوى البشرية نتجه لكي "نصنع له قدراته ونكونه" حتى يأخذ

دور العامل الفاعل والمشارك والمبادر في عملية التغيير والتجديد؟.

بالطبع يجب أن نتوجه إلى من سيقود في المستقبل كل تلك الهيئات والمؤسسات والمنظمات

والمكاتب وفي جميع القطاعات التي تشكل المؤسسات الوطنية لاتخاذ القرارات في القطاعات المختلفة؛

من السياسة إلى التعليم إلى الصحة وإلى الصناعة والزراعة والفنون والثقافة... إلخ. وهنا نقصد المتعلمين

والمؤهلين في مهنتهم وتخصصهم مضافاً إليهم القدرات الضرورية للعب أدوار قيادية تؤهلهم كعوامل

للتغيير والتطوير واتخاذ القرارات والسير بمؤسساتهم ومنظماتهم ومجتمعاتهم في طريق مجتمعات المعرفة.

ولأن خريجي الجامعات والمعاهد يمثلون السواد الأعظم من قادة المستقبلات القريبة والبعيدة، فإن

العمل لتكوين خريجين قادرين على القيام بدور عامل التغيير والتجديد يمثل المفتاح لرفد البلد بقياديين

مُعرفيين يقودون عملية الشروع بالعمل نحو الوصول إلى الكتلة الحرجة في المجتمع الحالي والمضي،

بعد ذلك، إلى تبني خطط ومتابعات تفضي إلى مستويات معرفية تُدخل البلد في مجتمعات المعرفة.

ولكن، نعود مرة أخرى لسؤالنا: هل هناك منهج يلبي حاجتنا للقدرات الثلاث المذكورة أعلاه (قدرات

مهنية تخصصية وقدرات التغيير وقدرات واعتقادات إيجابية)؟. والجواب: نعم، هناك مناهج مجربة

وطبقت في معظم الأقطار العربية وتحتاج التوسع في تطبيقها. وأكثر الأقطار الظاهرة في مؤشر المعرفة

لديها كليات وجامعات تطبق هكذا مناهج (الشيخ، 2022).

المنهج التعليمي الملبي لحاجات تكوين الكتلة الحرجة

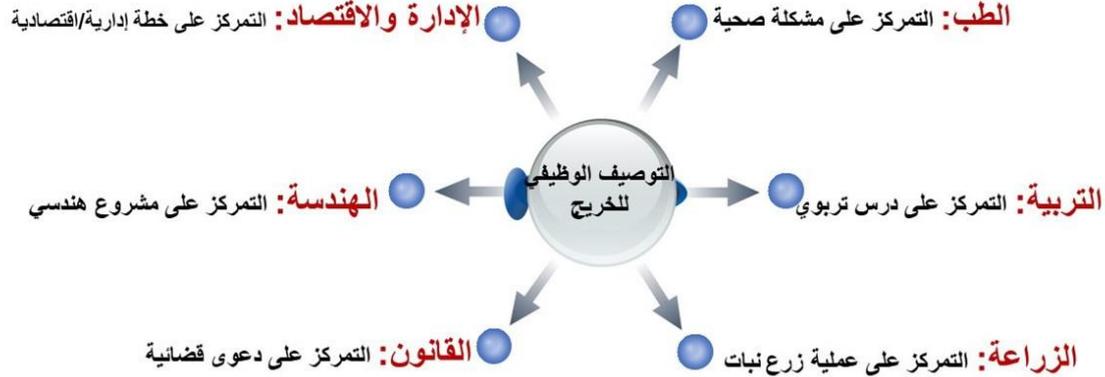
تطوّرت المناهج التعليمية والتدريبية تطوراً مذهلاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين والسنوات الفاتئة من القرن الحادي والعشرين وحتى اللحظة. وكما يتبين من العدد الهائل من البحوث التي تُقدّم تجارب وابتكارات تصميمية لنجاح هكذا مناهج، ووفق حاجات المجتمعات، ووفق التطور الواسع في النظريات التربوية والتعليمية في أنحاء مختلفة من العالم إضافةً إلى ما ينشر من بحوث تقييمية لعدد من التطبيقات فعلية للمناهج في كافة الاختصاصات.

ومن المعروف أن المناهج ليست قوالب ثابتة ولا هي مقدسة وإنما هي كيانات منظوماتية؛ أي أنظمة [System]، يتكون كل نظام من كيان محدد يتكون، بدوره، من عدد من المكونات تعمل جميعها، سويةً، لتحقيق هدف واحد للمنظومة أو النظام وفي حالتنا هو المنهج. ومن أهم مقومات أي منهج تربوي/تعليمي هو شموله لبرنامج تقويم برمجي ديناميكي يتابع تنفيذ المنهج ويُقيم أداءه ويتوصل إلى توصيات تحتاج إلى إجراء تطوير بشكل مستمر لتلافي نقاط الضعف والنواقص، إضافةً إلى إدخال ما يستجد في مكونات المنهج من جديد لتلبية الحاجات ومجابهة التحديات المستجدة.

وأهم متغير يتأثر به المنهج، بصورة مباشرة، هو التغير المستمر في حاجات المجتمع في الكم والنوع من خريجي أي منهج؛ ولذلك فإن تمسك الكثير من المسؤولين بمنهج تم العمل بموجبه منذ سنوات طويلة وأصبح الآن من غير المجدي حقن هذا المنهج بتجديدات متفرقة هنا وهناك وخصوصاً إضافة المعلومات لدرجة التضخم بغرض "حقنها" في أدمغة الدارسين وعلى حساب وقت تعلّم المهارات واكتساب الأخلاق والسلوك المهني وبغياب التجديد في أهداف ومخرجات المنهج وفلسفته التربوية وطرق التعامل مع الدارس ودوره في التعلّم. (الشيخ، 2022)

المنهج الذي تحتاجه مجتمعاتنا ودولنا للدخول في عوالم المعرفة يتوجب بناء تصميمه بالارتكاز على القدرات المطلوب اكتسابها من قبل الدارس وبأنواعها الثلاثة: القدرات المهنية التخصصية وقدرات التغيير والتجديد والقدرات المعالجة للآفات السلبية؛ بحيث تكون ممثلة في المنهج بشكل متكامل ومنتدمج في النشاطات التعليمية طيلة فترة الدراسة. ولأن مخرجات هذا المنهج تتمثل بإمكانية خريج المنهج على تطبيق القدرات الموصوفة فإن هذا المنهج (الشيخ، 2022) يوفر فرصاً منهجية للمتعلم للتعلم عن طريق العمل والممارسة المنظوماتية المتكررة للقدرات: [Systematic learning by doing and practicing] وهذه الطرق في التدريب والتعلم هي من أهم طرق التعلم المستخدمة اليوم لأن تدريس القدرات والمهارات والسلوك لا يمكن أن يؤدي إلى اكتسابها أبداً من خلال استخدام الوعظ والمحاضرات والشرح والمشاهدة والمراقبة، وما إلى ذلك، من طرق التدريس التي تعطي للمتعلم دوراً سلبياً. والصحيح هو مساعدة وتمكين المتعلم ليكتسب هذه القدرات والسلوك والأخلاق بالممارسة المنظمة والمهيكلية والمقيمة ضمن المنهج. وتبدأ عملية صياغة هذا المنهج بتحديد دور الخريج والوظائف والواجبات المطلوب منه أداؤها ليتم تحليلها باستخدام تقنيات التحليل الوظيفي [Job analysis] يتبعه تحليل المهمات [Task analysis] وصولاً إلى تحديد القدرات والمهارات والسلوك والأخلاق المهنية المطلوب إكسابها للخريج قبل تخرجه ليتم تشكيل مكونات المنهج وفقها ومن خلال توفير فرص ممارسة منهجية متكررة [Entrusted Professional Activities-EPA] تُتيح للمتعلم تقبلها واكتسابها باعتبارها جزء لا يتجزأ من أدواره المهنية ومهاراته وسلوكه المهني. وبالطبع لا يتسع المجال هنا لتفصيل الأمر والمعني بهذه التقنيات. (الشيخ، 2022)

المنهج المبني على القدرات المطلوبة: ممارسة منظوماتية فعّالة ومكررة للقدرات كل أسبوع: تحليل نقدي-أهداف-تعلم ذاتي-مصادر-حل المعروض-توثيق-تقييم ذاتي

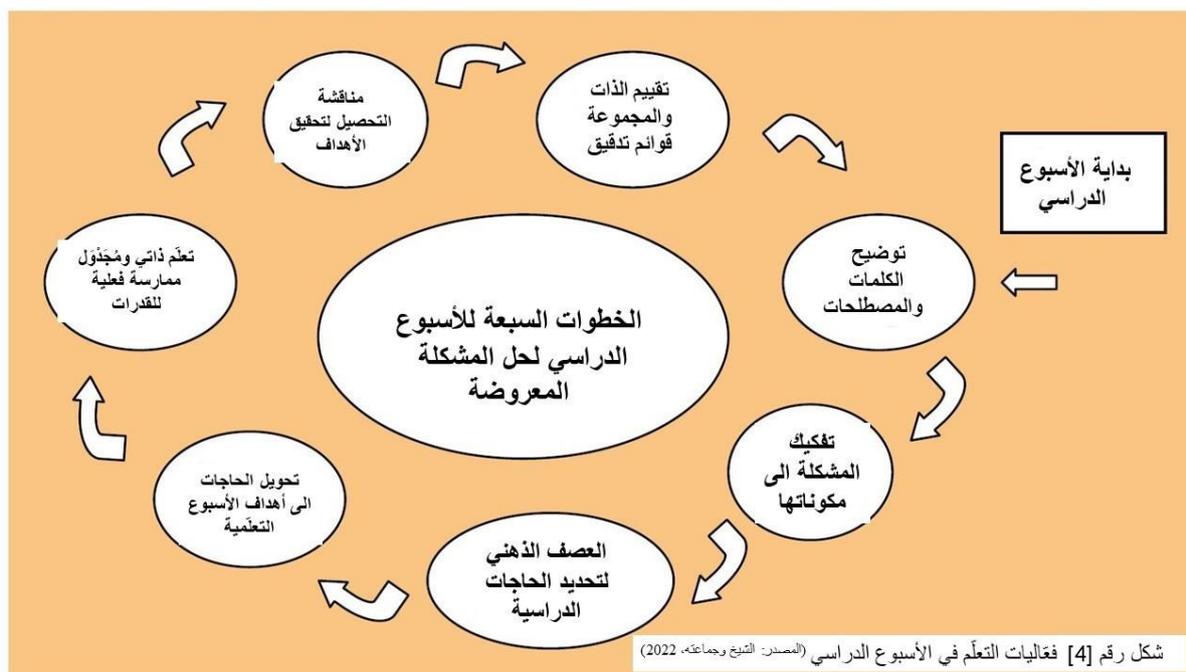


(الشيخ، 1997)

شكل رقم [3] المنهج المبني على قدرات الخريج المهنية. (الشيخ، 1997)

وبالتالي، تُصمّم هذه المناهج بالبناء على الواجبات الوظيفية للخريجين والتي تتكرر دائماً أثناء العمل، ولكن بمحتوى متغيّر، وهو يصلح في تعليم معظم مسارات التعليم الجامعي، في تعليم وتدريب وتخرج الطبيب والمهندس والمحامي والمعلم/المدرس والإداري والاقتصادي والمخطط والمهندس الزراعي...إلخ. وفي حالة الطب فإن المنهج يُبنى على وحدات تعليمية تتكرر كل أسبوع دراسي يتمركز فيها المنهج حول "مشكلة طبية أو صحية" على شكل سيناريو حقيقي أو متخيل يتيح للمتعلّم ممارسات منهجية تعليمية-ذاتية فعلية لحل المشكلة والوصول إلى حلها والتعامل معها، مروراً بنشاطات تبدأ بممارسة العصف الذهني والتحليل النقدي ووضع أهداف التعلم الأسبوعي والذهاب إلى ممارسة التعلم الذاتي ومن كل المصادر المتاحة؛ مثل الأساتذة والمرضى والمكتبات والعالم الرقمي والذهاب إلى المجتمع لممارسة واكتساب القدرات التي يحتاجها في أداء دوره ووظيفته بعد التخرج، والعمل ضمن مجموعة حتى الوصول إلى حل المشكلة المعروضة وتوثيق ما جرى وفق تقرير أسبوعي مبني على الأدلة العلمية وإجراء تقييم

ذاتي للنفس وللزملاء وللعملية التعليمية لمتابعة مخرجات الأسبوع. وتعاد هذه الدائرة المنهجية كل أسبوع والتعامل مع مشكلة جديدة وتحدي جديد وقدرات جديدة ومنها مكررة. (الشكل رقم 4)



وبالصيغة ذاتها يُبنى المنهج على "الدرس أو الحصة الدراسية" في حالة كليات التربية، وعلى "مشروع هندسي" في حالة الهندسة، وعلى "دعوى قضائية" في حالة كليات الحقوق/القانون، وعلى "عملية زرع النبات" في حالة كليات الزراعة... إلخ وكما موضح في الشكل رقم [3]. وهذا النوع من المناهج تم تطبيقه منذ عام [1969] وأُخضع لتطوير مستمر وحتى اليوم.

تقوم المناهج التي تم ذكرها أعلاه بصياغة مكونات المنهج من القدرات، وكما ذكرنا سابقاً، متمركزة على ثلاثة محاور، هي: (1) القدرات المهنية المختصة بالتخصص الوظيفي للخريجين، (2) القدرات اللازمة للخريجين لكي يلعب دور عامل التغيير والتجديد، بالإضافة إلى (3) القدرات المعالجة للمعتقدات والمواقف السلبية المذكورة أعلاه وتحويلها إلى ممارسات إيجابية.

أما القدرات التي يتميز باكتسابها الخريج، والتي تمكنه لتنفيذ دور "عامل التغيير" والتجديد، فهي - كما في الشكل رقم [5]- تشمل: (1) القدرة على تحمل المسؤولية تجاه مجتمعه، و(2) القدرة على التفكير وفق المنظوماتية وحل المشاكل بطرق مُهيكلّة، و(3) ممارسة القدرة الاستباقية وليس ردود الأفعال، و(4) القدرة على التواصل الفعال، و(5) القدرة على التفكير والتقييم الذاتي، و(6) القدرة والالتزام بمواصلة التعلّم مدى الحياة لنفسه وللآخرين، و(7) أن يكون "متحمساً ومتعاطفاً ومُلهماً" للعاملين معه، و(8) أن يكون "متعاوناً مع الآخرين ومُيسراً لهم". ولابد لنا أن نذكر أن القدرات التي ذكرناها في المحاور الثلاثة يتم تناولها بصورة مدمجة وتكاملية عند الممارسة التدريبية المتكررة للقدرات المهنية.



التحديات والتهديدات: مجتمع المعرفة والسلطة

لا يفوتنا أن نتقرب للموضوع من ناحية عكسية للمشروع المطروح في هذه الورقة لتكتمل الصورة. ما

هي التحديات (الداخلية) والتهديدات (الخارجية) التي يواجهها مجتمع المعرفة في الوطن العربي؟.

ويمكننا تقسيم هذه المقاربة بشكل سريع إلى الأنماط التالية: نفترض أن هناك علاقة قوية جداً بين مجتمع المعرفة والسلطة؛ فعندما نكون موجودين في مجتمع تكون سلطته راغبة في أن تكون هناك غاية للوصول إلى مجتمع المعرفة، شيء، أو أن هنالك سلطة غايتها أن تمنع الوصول إلى مجتمع المعرفة لأنها تعتبر أن المعرفة هي قوة وقدرة [power]!.
والمعرفة هنا إما أن تكون بشكل إدراكي [Cognition]؛ وهي معرفة مكتسبة، أو أن تكون من نوع المعرفة المشتولة أو المتشابكة [Intertwined] (جامعة جنوب الدمارك، 2020). ولكي نضرب مثلاً على المعرفة

المشتولة أو المتشابكة نذكر المعرفة التي مارسها التعليم العربي الإسلامي في القرون الوسطى، ونحن نعلم أن الطفل عندما كان يختار له أهله طريق العلم كانوا يبعثونه إلى المسجد وهو في عمر ثلاث سنوات ليتعلم القرآن؛ وإذا استجده عندما يصل إلى سن [17] سنة يبدأ يؤلف. وعندما نفحص كل هؤلاء المؤلفين العظام الذين لازلنا نتداول كتبهم الآن نجد أنهم قد بدأوا كتبهم وأعمارهم سبع عشرة سنة. والطالب البالغ سبع عشرة سنة، في النظام التعليمي الحالي، لا يستطيع حتى أن يُنهي الدراسة الثانوية. وهنا أيضاً عندنا تحدٍ آخر يتمثل في أن الدراسة الثانوية التي نتوخى قدرتها على أن تطبق المخطط الذي عرضناه أعلاه، بوضعها الحالي، غير قادرة على أن تنتج ذلك الشاب الذي يتمكن من التعامل مع معطيات المعرفة المستقبلية؟. وهذا أيضاً سؤال يمثل تحدٍ آخر بحد ذاته.

عندما تحدثنا عن مجتمع المعرفة والسلطة فإننا لم نقصد بها وزارة الداخلية فقط، وهي دائماً تتبادر إلى الذهن عندما نتحدث عن السلطة أو سلطة الدولة أو أدوات فرض السلطة في الدولة فتكون السلطة هي وزارة الداخلية... السلطة التي نعني هي "السلطات"؛ وقد تكون المنظومة القيمية للمجتمع في حالات كثيرة هي السلطة. والمنظومة القيمية للمجتمع ستكون هي السلطة التي تقم التقدّم للوصول إلى مجتمع

المعرفة. أي يكون الموروث هنا سلطة، أو أن يكون الإصرار على نوع محدد من النظام التعليمي مثلاً هو الذي يمثل جزء من معطيات السلطة الكابحة للتغيير. (تركمان، 2009)

الفيض المعرفي والتهديدات

ماذا يحدث في مجتمع يتيسر فيه فيض معرفي مقابل سلطة قمعية؟. هذه الحالة هنا كارثة حقيقية في قيام الطرفين بأكل بعضهما البعض. الفيض المعرفي الذي حصل في هذا المجتمع هو كد الزبدة من أبناءه الذين سيدخلون في صدام مع سلطات شكلها المجتمع نفسه؛ قد تكون منها سلطة الدولة، من جهة، أو سلطة المنظومة القيمية للمجتمع، من جهة ثانية. ولذلك علينا، أيضاً، أن نأخذ مصطلح الفيض المعرفي بعين الاعتبار. والفيض المعرفي هنا، إذا ما أراد أحد الذهاب أكثر عمقاً في دراسته فالمقصود به هو: [Cumulative spillover].

هنالك أيضاً، في بعض المجتمعات، تنشأ حالة أخرى من التنافس المعرفي. وعلينا أن نأخذها بنظر الاعتبار ونحن نخطط للدخول إلى مجتمع جديد؛ وهو مجتمع المعرفة. التحدي هو تحدٍ كبير لكنه ليس مستحيلاً؛ ذلك لأننا قد وصلنا إلى مرحلة من مراحلها السابقة: إلى ما يمكن أن ندعي به أنه كانت هناك مجتمعات معرفية بدليل وجود الفيض [Spillover] الذي نتج عنها ولازال مستخدماً في أدبيات العالم المعرفي في هذا الزمن. (أودريش، 2020)

إن مجتمع المعرفة يواجه تحديات وتهديدات كثيرة. أما التحديات فهي تلك التي أشرنا إليها متمثلة في تحدي مجتمع المعرفة مع السلطة. أما التهديدات فهي تلك التي نعني بها، بشكل خاص، التهديدات الخارجية الموجهة إلى بلد ما يسعى إلى إنشاء مجتمع معرفة؛ كتجربة العراق في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، والذي ذهبَ ضحية سيره الحثيث للوصول إلى أعلى مراقي المعرفة سواءً بتطوير

نظامه التعليمي، من جهة، أو بأخذه بالمعرفة من مختلف مناهلها، من جهة أخرى؛ فالعراق مثل ساطع على التهديدات الخارجية.

- خاتمة

عَرَضَتْ هذه الورقة، باختصار شديد، مقترح مشروع استراتيجي للمعهد العالمي للتجديد العربي لتبني خارطة طريق لمنهج تعليمي جامعي/ تقني يهدف إلى خلق كتلة مجتمعية حرجة ضرورية لبدء عملية التغيير والتجديد وصولاً إلى مجتمع المعرفة. ويمكن عرض المقترح، بعد تفصيله وبيان مكوناته، على الأقطار العربية للاستفادة منه في الجامعات والمعاهد لخلق عوامل التغيير من القوى البشرية الشابة في كل التخصصات والقطاعات؛ وهي القدرة على الوصول إلى تشكيل الكتلة المجتمعية الحرجة المُفضية إلى عوالم مجتمعات المعرفة التي تهدف إلى إنتاجية ورفاهية المجتمعات.

ويجب أن نتذكر أن إنتاج هكذا خريجين قادرين على التغيير، إضافة لقدراتهم الأخرى، سيجعلهم مرشحين لإزاحة الضعيف والسيء من الطبقة المسيطرة حالياً على قيادات القطاعات المختلفة؛ ومنها السياسية لأن "المستقبلات المتفائلة دائماً ما تعود للشباب، فعلينا تهيئتهم وتمكينهم وبناء قدراتهم وإعدادهم للدور الذي ينتظرهم." (الرمضاني، 2020؛ النهار، 2021)

المصادر والمراجع

المقالات والكتب

1. الرمضاني، مازن إسماعيل (2020). دراسة المستقبلات واستشراف مشاهد المستقبل. دار النشر كرين ويف. يمكن الحصول عليه من: <https://bit.ly/43OP5Nm>

2. الشيخ، غانم. (1997). التعليم الملبي للحاجات: أول خطوات نقل وتطوير التقنية. المجمع العلمي العراقي: مؤتمر الاتجاهات الحديثة في نقل وتوطين التقنية المعاصرة، بغداد 22-24 مايس. <http://bit.ly/Needs-based>
3. الشيخ، غانم. (2016). التعليم الطبي في العالم العربي: الواقع والتحديات؛ الحلقة الاستشارية لكلية الطب في جامعة الخليج العربي، البحرين: 11-12 نيسان 2016. <https://bit.ly/AGU>
4. الشيخ، غانم والشيخ، مصطفى وحسون، عباس وراوندوزي، أنجم ومصطفى، عمر. (2022). استعراض محاولات العراق لتحويل مناهج كليات الطب خلال العقود العشرة الماضية. مجلة الصحة لإقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية. المجلد 28(7): ص 539-548. <https://bit.ly/443vfz9>
5. المعهد العالمي للتجديد العربي. (2020). الميثاق الفكري، المادة 12. <https://bit.ly/3pnPEQI>
6. أودريش، ديفيد وبيليتسكي، مكسيم. (2020). دور البحث والتطوير وتداعيات المعرفة في الابتكار والإنتاجية. مجلة المراجعة الاقتصادية الأوروبية: المجلد 123: البحث رقم 103391. <https://doi.org/10.1016/j.euroecorev.2020.103391>
7. بوعزة، محمد والسعادة، عامر عبد الرؤوف عبد. (2023). واقع اقتصاد المعرفة في الدول العربية-المغرب والأردن وتونس والجزائر ومصر. مجلة التجديد العربي. المجلد 3(1): ص 182-208.
8. بول، فيليب (2005). الكتلة الحرجة: كيف يؤدي شيء الى آخر. لندن: دار كتب آرو. <https://bit.ly/3qdWWGQ>
9. تركماني، عبد الله. (2009). مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي. الحوار المتمدن. العدد: 11/2/2009:2554. <https://bit.ly/45dNimv>
10. لطيفي، إلهام. (2021). عندما تعيد العروبة إنتاجها في ظل الحكومات غير العربية: الأحواز مثلاً. مجلة التجديد العربي. المجلد 1(1): ص 1-25.
11. منظمة اليونسكو. (2019). بناء مجتمعات المعرفة في المنطقة العربية: اللغة العربية بوابة المعرفة. كتاب إصدار منظمة اليونسكو، باريس.
12. النهار، غازي صالح. (2021). قراءة وعرض كتاب "دراسة المستقبلات واستشراف مشاهد المستقبل". مجلة التجديد العربي. المجلد 1(1): ص 203-206.

مواقع الإنترنت

13. الأمم المتحدة. (2003). مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الأمم المتحدة، جنيف. <https://news.un.org/ar/story/2003/12/16872>
14. جامعة جنوب الدنمارك. (2020). الاهتمامات المعرفية ومجالات التعلّم من وجهة نظر فلسفية. جامعة جنوب الدنمارك. <http://bit.ly/431azGz>
15. موقع المطوّرون. (2020) كيف أصبحت بنغالور وادي الحرير في آسيا. <https://bit.ly/3NwizcN>
16. مؤشر المعرفة العالمي (2021). تصنيف دول العالم للعام 2021. <https://www.knowledge4all.com/ranking>